اللجنة وتحقيق المصالح المجتمعية، والتركيز على أهمية بسط الدولة الجديدة لنفوذها على الجميع، واحترام القوانين وعدم اللجوء لاستقصاء الحقوق بعيداً عن سلطة الدولة وأحكام القضاء وتحري الكلمة الطيبة التي تحض على التسامح، والإنصاف والعفو عند المقدرة، تأكيداً على دور الخطباء والدعاة والوعاظ من الرجال والسيدات في توجيه الرأي العام وتحصينه ضد الشائعات المغرضة والتيارات الفاسدة والدعاوي الزائفة التي تهدم وتدمر ولا تجني.

٧- دعوة كل مؤسسة من المؤسسات المهمة ذات العلاقة المباشرة بجماهير الشعب (الداخلية- الإعلام- القضاء..) لكي تعيد النظر في التشريعات وأنظمة العمل القائمة في محاولة جادة لتبسيط الإجراءات وتيسير التعامل مع الجماهير وإعادة النظر في بعض القوانين التي تحتاج لذلك، في محاولة لتخفيف العبء على المواطنين مما يحدث انفراجة في استعادة الثقة بين شرائح المجتمع والسلطات القائمة.

٨- سرعة العمل على إصدار المحكمة الدستورية العليا لقانون الانتخابات وإفساح المجال لكل أفراد المجتمع دون عزل أو إقصاء للمشاركة في انتخاب مجلس نواب جديد على أسس قانونية سليمة للإسراع في توحيد أركان السلطة التشريعية الممثلة للشعب.

إن صدور هذه الوثيقة من رابطة الجامعات الإسلامية -التي تضم في عضويتها أكثر من مائة وخمسين جامعة منتشرة في شتى أنحاء العالم- يؤكد على أهمية وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تشهدها الساحة المصرية بصورة عاجلة، مع تأكيدها الكامل على حرمة الدماء، وضرورة الإسراع في المصالحة.

وبالله تعالى التوفيق

صدرت في رابطة الجامعات الإسلامية بمدينة القاهرة ٣٠ من يوليو ٢٠١٣م